

قياس وتحليل أثر الانفاق الحكومي في توازن اسعار الفائدة في العراق للمدة (2005-2019)

Measuring and analyzing the impact of government spending on the equilibrium of interest rates in Iraq Duration (2005-2019)

م. ازار عبد صبار الغامبي

م. د حسن محمد جواد رزاق الدعيمي

Hasan m.jwad, technical institute of karbala , Al-furat Al-awsat technical university ,Iraq.

hasnmhamed@atu.edu.iq

جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني كربلاء.

المستخلص

اظهر دور الانفاق الحكومي وتداخلاتها في توازن اسعار الفائدة عن طريق التأثير في عوامل الطلب وعرض الاموال المتاحة للإفراض , وبيان حجم الانفاق الحكومي المطلوب للتدخل لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية , وتسمى نقطة تقاطع التقاء خطي الادخار والاستثمار بنقطة توازن سعر الفائدة لذا السياسة الانفاقية للحكومة تلعب دور في انتقال منحى توازن سعر الفائدة من خلال زيادة او تقليل الانفاق الحكومي , فمثلا زيادة الانفاق يترتب عليها زيادة الدين الحكومي الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب الحكومي على الاموال في السوق النقدية وخلق فائض طلب يؤثر على ارتفاع اسعار الفائدة لذا تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث الاول تضمن منهجية البحث والثاني تضمن الجانب النظري حول ماهية الانفاق الحكومي والعلاقة بين الانفاق الحكومي والطلب وعرض الاموال المتاحة للإفراض اما المبحث الثالث اشتمل على قياس وتحليل اثر الانفاق الحكومي في عوامل الطلب وعرض الاموال المتاحة للإفراض.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي, توازن اسعار الفائدة, طلب وعرض الاموال المتاحة للإفراض.

Abstract

display the role of government spending and its Overlapped in the of interest rates balance by influencing the factors of displaying demand the funds available for lending and indicating the size of government spending required to intervene to support economic activity and achieve economic development The point of intersection of the saving and investment lines is called the interest rate equilibrium point The interest rate balance approach by decreasing or increasing government spending, for example, increasing spending results in an increase in government debt, which leads to an increase in government demand for money in the money market and creates a demand surplus that affects the rise in interest rates Therefore, the research was divided into three topics The first included the research methodology The second included the theoretical aspect about what government spending is and the relationship between government spending and demand and the supply of funds available for lending The third topic included measuring and analyzing the effect of government spending on demand factors and displaying the funds available for lending .

Key words: government spending, interest rate balance, demand and supply of funds available for lending.

1 المقدمة

يعد الإنفاق الحكومي في العراق من الاعمدة الاساسية لحقن السيولة المحلية والتي لها دور اساسي في تحريك النشاط الاقتصادي عن طريق تفعيل الادخار والاستثمار , اذ يمثلان المحرك الاساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية سيما مع ضعف دور القطاع الخاص في العراق , الامر الذي ادى الى زيادة حجم وتدخل الانفاق الحكومي في الاقتصاد عن طريق توجيه المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في تحديد الحجم الامثل للانفاق الحكومي من خلال تحديد نقطة توازن اسعار الفائدة والتي تعتبر توافق حجم الطلب على الاموال المعدة للإفراض وحجم عرض الاموال المتاحة للإفراض. لذا يلعب الإنفاق الحكومي دور كبير في البلدان النامية والعراق على وجه الخصوص لكون القطاع الخاص ليس بمقدوره الدخول في الاستثمارات التي تحتاج الى موارد مالية ضخمة لاسيما في نطاق تقديم الخدمات العامة , وبما ان طبيعة الإنفاق الحكومي والاستمرارية تعتمد على الإيرادات النفطية والتي تكون متذبذبة وايضا عدم وجود نظام ضريبي متطور فإن الإيرادات الحكومية عرضة إلى التذبذب حسب التغيرات الاقتصادية ودوافع التنمية الاقتصادية لذا يتم تمويل الفجوة بين الانفاق والاياردات عن طريق الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي او من خلال زيادة الإصدارات النقدية عن طريق البنك المركزي وهذه الاجراءات تنعكس اثارها على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في السيولة المحلية ومن ثم اسعار الفائدة .

2 منهجية البحث.

تمثل منهجية البحث مسار بناء الإطار الفكري النظري والتطبيقي وعرض مشكلة البحث والاهمية والاهداف والفرضيات واهم الأدوات والوسائل التي اعتمدت لتحقيق توجهات البحث واساليب جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة من اجل رسم خارطة عمل منتظمة واضحة لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من البحث وفيما يأتي الفقرات المتبعة في هذه المنهجية.

1.2 مشكلة البحث.

عدم تبويب اثار الزيادة في الانفاق الحكومي او تقليصه في عوامل عرض وطلب الاموال المتاحة للإقراض واثارها في اسعار الفائدة ومدى انعكاسها في زيادة في حجم الاستثمارات ومستوى الدخل بما يسهم تنويع الإيرادات العامة لتمويل الزيادة في الانفاق وتجنب تغطية العجز عن طريق الديون الحكومية.

2.2 اهمية البحث.

تحديد حجم الانفاق الحكومي ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي طريق تحريك عناصر الطلب والعرض على الاموال لتحقيق توازن اسعار الفائدة عند المستوى المطلوب من الدخل والاستثمار لذا يعتبر توازن سعر الفائدة الذي من المتغيرات الهامة في النشاط الاقتصادي بسبب تأثيره المباشرة على قرارات الاستثمار والتمويل في الوحدات الاقتصادية , عن طريق تأثيره في حجم السيولة المحلية اذ ان انخفاض اسعار الفائدة يؤدي لانخفاض تكاليف التمويل عن طريق زيادة الاموال المتاحة للإقراض , ومن ثم زيادة الاستثمارات والانتاج ما يسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وكذلك تؤثر اسعار الفائدة في اعادة توزيع الدخل بين الإنفاق الاستهلاكي الحاضر وتأجيل الاستهلاك.

3.2 اهداف البحث. يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف يمكن ايجازها بما يلي:-

- 1- تحليل دور الانفاق الحكومي في توظيف عوامل الطلب وعرض الاموال المتاحة للإقراض في توازن اسعار الفائدة الاسمية.
- 2- دراسة الانفاق الحكومي واسعار الفائدة في العراق للمدة 2005-2019.
- 3- قياس وتحليل علاقة الاثر والارتباط بين الانفاق الحكومي وعرض النقد والديون الحكومية واسعار الفائدة قصيرة الاجل والنتائج المحلي الاجمالي كمحددات لأسعار الفائدة.
- 4 – اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بالاعتماد على معيار Akaike ومعيار schawrz ومعيار log likelihood عن طريق استخدام التباطؤ الزمني الذي يستند على اخذ الفروقات الاولى للمتغيرات من اجل تحقيق اعلى ارتباط معنوي وبالاعتماد على أنموذج VAR عن طريق برنامج EViews9.
- 5- اختبار العلاقات قصيرة الاجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة وبيان اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

4.2 فرضية البحث.

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها (ان الانفاق الحكومي يؤثر على توازن اسعار الفائدة عن طريق التأثير في متغيرات وسيطة) ومن اجل تحقيق اهداف البحث تم تقسيم فرضية البحث الى فرضيتين هما.

1: **فرضية العدم (H0).** عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق الحكومي وعوامل الطلب وعرض الاموال المتاحة للإقراض.

2: **الفرضية البديلة (H1).** وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق الحكومي وعوامل الطلب وعرض الاموال للإقراض.

3 - ماهية الإنفاق الحكومي.

الانفاق الحكومي يمثل النفقات التي تتحملها السلطات العامة الحكومات المركزية لصالح المجتمع ككل ومن أجل القيام بوظائفها ويقسم الانفاق الحكومي الى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثمار وفي البلدان الرعية التي تعتمد على مصادر محددة للإيرادات العامة يتطلب تخطيط دقيق للأوجه الانفاق العام ودوره في تحديد مستوى الدخل وتوزيعه ومدى تأثيره في رفع إجمالي الطلب وأدائه ومن ثم إخراج الاقتصاد من حالة الركود (DANIEL: 2012:1) وللتحقق من التضخم في الاقتصاد فضلاً عن تحسين توزيع الدخل وتخصيص الموارد المطلوبة في دعم المشاريع الانتاجية التي تسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية المنتج الوطني لذا الانفاق الحكومي يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي عن طريق دفع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل (Jamee K:1999:4) وتسهم في خفض معدلات البطالة و التخفيف من درجة الفقر المجتمعي الموجود وتقليص مقدار التباين في توزيع الدخل ومن ثم تحقيق الاستقرار الاجتماعي ويمكن تصنيف الانفاق الحكومي العام الى نوعين هما (Rowena& Gemma: 2009:10).

اولاً: أنفاق الإيرادات. تعرف نفقات الإيرادات بأنها نفقات استهلاكية أو نفقات جارية منها المدنية (كالخدمات العامة، والخدمات الاجتماعية والمجتمعية والخدمات الاقتصادية) ونفقات الدفاع، وما إلى ذلك وهي نفقات متكررة بصورة منتظمة ترتبط بإشباع الحاجات العامة من أجل تسير الاداء الحكومي.

ثانياً: والإنفاق الرأسمالي. يرتبط هذا القسم من الإنفاق الحكومي برفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية للبلد وتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الإنفاق نحو شراء أو تطوير الأصول كالمباني والطرق والمعدات أو توجيهها نحو المشاريع الانتاجية أو توسيع القائم منها وكذلك دعم فرص الاستثمارات في البلد.

1.3 اسباب زيادة النفقات العام:

1: النمو الاقتصادي . تلعب السياسة الانفاقية وطبيعتها دور مهم في تحديد معدل النمو الاقتصادي , من خلال تنشيط الطلب الكلي ومن ثم توسيع الاستثمارات القائمة أو خلق فرص جديدة تسهم في زيادة التوظيف والربحية حيث تنعكس السياسة الانفاقية التوسعية على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمادية عن طريق زيادة انتاجية العمل وتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة استثمارات القطاع الخاص (Kamu&others:2018:14).

2: نمو السكان . يعتبر نمو السكان خصوصاً في البلدان النامية من محددات السياسة الانفاقية إذ يتطلب تنمية الموارد المحلية , من خلال توجيه الإنفاق الحكومي صوب القطاعات الانتاجية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بهدف سد الحاجات العامة المتزايدة , لذا تحتاج السلطات الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لتلبية حاجات السكان ومن ثم ارتفاع مستوى الاسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب الاستهلاكي وبالتالي انخفاض المدخرات المحلية. (Okafor and Eiya:2011:2).

3. الاستقرار السياسي. كفاءة البرنامج الحكومي في توفير الاحتياجات العامة وخلق فرص العمل من اهم العوامل التي ترتبط بالاستقرار السياسي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية والعدالة الاجتماعية , فكلما كان النظام السياسي اكثر استقرار تكون سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وبالتالي تحقيق الرضا واشباع الحاجات العامة , والذي يسهم في زيادة الثقة في النظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي عن طريق نجاح السياسات الاقتصادية الهادفة الى مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال وضع الخطوات الفعلية والمساهمة في التحول إلى اقتصاد السوق ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية وحدثت تغييرات كبيرة في تركيبة الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد والعمل على زيادة قطاع التصدير وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. (4:2013 MARTINA&VALENTINA:).

4: نمو الصادرات . احد أسباب التوسع في الإنفاق الحكومي هو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات , وذلك لارتباط النفقات الحكومية في مدى تعظيم الإيرادات العامة والتي تعتمد على زيادة الناتج المحلي الاجمالي , وهذا يفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الإيرادات العامة والتي ترتبط في توجيه الإنفاق الحكومي صوب القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي , الذي ينعكس في نمو الصادرات وبالتالي المحافظة على قيمة العملة المحلية بسبب زيادة حجم العملات الاجنبية الداخلة الى البلد نتيجة زيادة الصادرات (Constantinos :2009:2).

5. خدمة الدين الحكومي. عندما تقترض الحكومة من المصادر الداخلية والخارجية بشكل يرهق الموازنة يجب على الحكومة أن تسدد مبالغ ضخمة لخدمة الديون الحكومي او مدفوعات الفوائد , إذ تعاني البلدان النامية من مشكلة زيادة ازمة الديون الخارجية فضلاً عن زيادة التبادل السلعي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وضعف الصادرات السلعية في البلدان النامية نتيجة زيادة الاستهلاك على الاستثمار , والناجمة عن زيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق معدل النمو في الناتج القومي وهذا الأمر يعتمد على مرونة الإنفاق العام في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية (6:2017 Kashif &Asma:).

4 - توازن اسعار الفائدة.

يعتبر سعر الفائدة هو المحدد الاساس في تحقيق التوازن في توفير الاموال المتاحة للإقراض في الاقتصاد وكذلك يسهم في تحديد الطلب على الاموال المتاحة للإقراض وبالتالي فان سعر الفائدة يمثل هو سعر توازن العرض والطلب على الاموال المتاحة للإقراض لذا يمكن تمثيل توازن سعر الفائدة بالعلاقة التالية.

عرض الاموال المتاحة للإقراض = الطلب على الاموال المتاحة للإقراض.

ويمثل عرض الاموال (سعر الفائدة الاسمي طويل الاجل IL , سعر الفائدة قصير الاجل IS , عرض النقد MS).

إذا ان الطلب على الأموال المتاحة للإقراض يعتمد على (سعر الفائدة الاسمي طويل الاجل IL, سعر الفائدة على المدى القصير IS, نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y, عرض النقود MS, إجمالي الدين الحكومي TD) .

ومن خلال تحليل العوامل المحددة لعرض وطلب الاموال يمكن اشتقاق معادلة سعر الفائدة بالآتي:

$$IL = F(TD, IS, Y, MS)$$

5 طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض الاموال المتاحة للإقراض.

تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي في عرض الاموال في الاقتصاد لاسيما وان كانت سياسة إنفاقية توسعية , ويعكس العجز في الموازنة التغيرات في الإنفاق الحكومي و التحولات في توقيت الضرائب اي بمعنى زيادة العجز أثناء فترات الركود , تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل بسبب التيسير النقدي وهذا يدل ان هناك ارتباط سلبي بين عجز الموازن وأسعار الفائدة والتي تؤثر على عرض الاموال بسبب زيادة تقارب توقعات المستثمرين حول المستوى النهائي للديون الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونموه في المستقبل بناء على توجيه النفقات الحكومية نحو القطاعات الانتاجية او نحو القطاع الاستهلاكي (1 : 2003 Thomas) وهذا يدل على ان الإنفاق الحكومي الممول بالديون يؤثر في ثروة المستهلكين العاديين الذين لا يتحملون أي تكلفة للضرائب المستقبلية وبالكاد يتحملون ديون حكومية نتيجة وجود جمود في الأسعار , ومن ثم القدرة على تحمل الديون تعتمد اذ أسعار الفائدة الحقيقية أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اي زيادة الاستهلاك ترتبط بزيادة الإنفاق الحكومي اذ يعزز دخلهم الحالي و زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة زيادة الاقتراض والثروة و تحسين الإنتاجية (MICHAEL&WOON: 153:2006) لذا لفهم المالية العامة يجب تحديد الفرق بين معدل الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل لان معدلات الفائدة المرتفعة تعني مدفوعات فائدة أعلى لخدمة الديون الحكومية في حين أن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (Francesca&David: 2012:105).

اذ يتسبب الإنفاق الحكومي في ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية ما يؤدي لمزاحمة الاستثمار الخاص وخفض الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل , لان زيادة الإنفاق الحكومي تنعكس في زيادة الطلب الاموال المتاحة للإقراض في الاسواق ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة , الذي يؤثر على تأخير الاستهلاك أو تحفيز الشركات على تأخير الاستثمار اذ تؤدي صدمة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على القروض من الحكومة وبما ان العرض الإجمالي للقروض من القطاع الخاص يتزايد مع اسعار الفائدة فإن الطريقة الوحيدة لبقاء معدلات التوازن ثابتة هي أن يتسبب الإنفاق الحكومي في تحولات مساوية في توريد القروض بمعنى ان الإنفاق يؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل الخاص مطروحاً منه الاستهلاك (Daniel& Kieran :2020:4- 5).

6 طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والطلب على الاموال المتاحة للإقراض.

يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي عن طريق الزيادة في رأس المال العام المنتج بما يعزز النمو , وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام نحو للاستثمار والتي تعتمد على كفاء السياسة المالية في استيعاب الصدمات الخارجية وتكييفها من اجل تحقيق الاستقرار في دورة الاعمال في الاقتصاد والسماح للإنفاق الحكومي الاستثماري في زيادة رأس المال العام والتي تنعكس في تنمية إنتاجية رأس المال الخاص و من ثم تقليل التكاليف الهامشية للشركات , ما يسهم في جذب الاستثمار الخاص و تعظيم التنافسية الخارجية والحساب الجاري وزيادة الإنتاج التي تؤدي الى زيادة الطلب على الاموال (Daragh&ohers:2014:4) والذي يرتبط ايجابيا مع سعر الفائدة الاسمي الذي يرتبط بعلاقة موجبه مع معدل التضخم المتوقع كذلك معدل العائد المتوقع على الاقتراض قصير الاجل يرتفع مع زيادة معدل التضخم المتوقع نتيجة تراجع قيمة الضمانات , وبما ان الطلب على الاموال يرتبط ايجابيا بمعدل الفائدة قصير الأجل لأن الاقتراض قصير الأجل يصبح أكثر تكلفة بسبب الزيادة في سعر الفائدة قصير الأجل ومن ثم يصبح الاقتراض طويل الأجل أكثر جاذبية والذي يعكس طبيعة الإنفاق الحكومي واثرة في معدل نمو الناتج المحلي وحجم الديون الحكومية التي ترتبط مباشرة بطلب الاموال المدة للاقراض , ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الإيجابية بين سعر الفائدة الاسمي و الدين الحكومي والفائدة قصيرة الأجل وفي الوقت نفسه لديه علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي وذلك لان انخفاض سعر الفائدة يعطي مؤشر حافز للاستثمار الامر الذي يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي , لذا اتجاه السياسة الانفاقية يلعب دور في زيادة السيولة النقدية من خلال زيادة النفقات الاستهلاكية وحجم التوظيف وزيادة التضخم .

7 - الجانب التطبيقي للبحث.

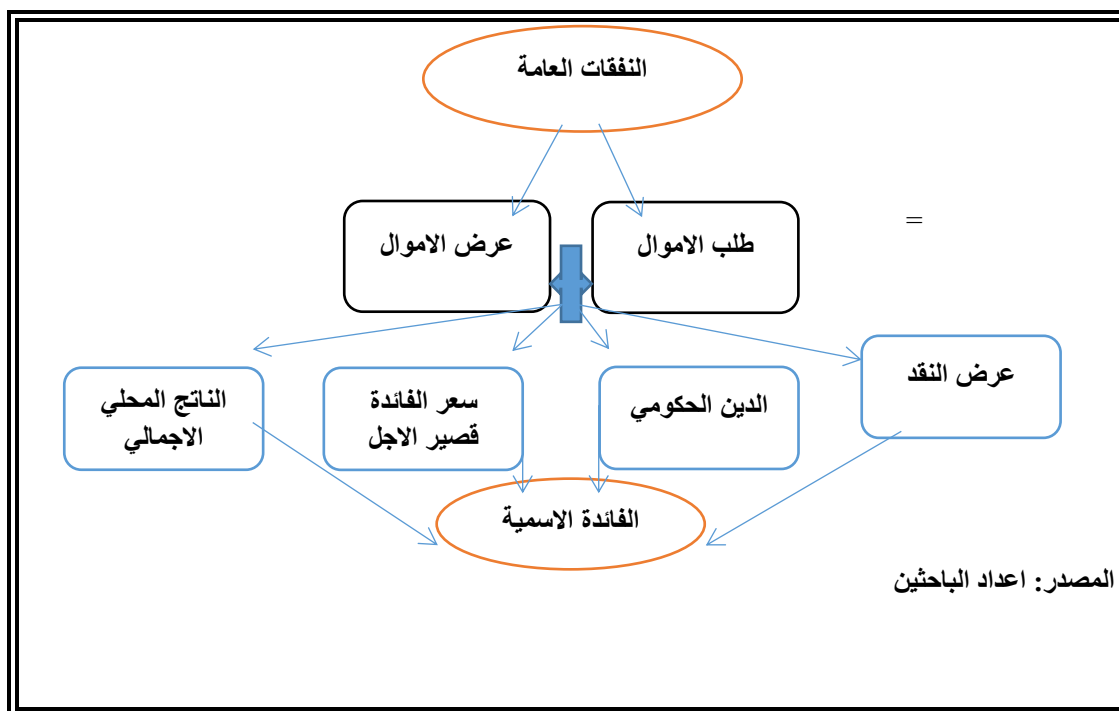
يهدف الجانب التطبيقي للبحث لقياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي في توازن اسعار الفائدة في العراق من خلال بناء النموذج القياسي الذي يوضح اتجاه العلاقة الدالية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وكما يلي.

1.7 بناء نموذج التقدير القياسي.

ان الغرض الرئيسي لبناء النموذج القياسي لإظهار التحركات المشتركة في السلاسل الزمنية من البيانات المستعرضة وتحليل اتجاهات البيانات والاستجابة عن طريق استخراج العلاقات السببية والتكامل المشترك وقياس علاقة الاثر والارتباط وردة الفعل عن طريق اتجاه العلاقة السببية وتحليل التباين وفيما يتعلق بإجراء التقدير في تمثيل الحالة عن طريق معادلة النموذج المعبرة عن المتغيرات والتي يمكن تمثيلها من خلال معادلة الانحدار .

$$Y_n = C + x_1 + e_i \dots (1)$$

والشكل التالي يوضح هيكل النموذج القياسي



الشكل (1) هيكل الانموذج القياسي.

7. 2. تقدير العلاقة بين اجمالي الانفاق العام وعناصر الفائدة الاسمية واختبار الفرضيات للمدة (2005-2019).

بغية تقدير علاقة الاثر والارتباط بين المتغير المستقل اجمالي الانفاق العام والمتغيرات التابعة المعبرة عن طلب وعرض الاموال والتي في ضوءها يتم تحديد معدل الفائدة الاسمية لذا تم توصيف الأنموذج القياسي الامثل الذي يظهر اتجاه العلاقة الدالية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة واختبارها عم طريق الصيغة الرياضية الخطية وعن طريق استخدام اسلوب الانحدار الذاتي البسيط بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews9 واستخراج عامل التفسير وكما في الجدول (1) وأيضا تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية من خلال التباطؤ الزمني والذي يعتمد على معيار Akaike ومعيار Schwarz ومعيار log likelihood حيث تم اختيار اقل قيمة وهي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج وكانت اقل درجة تأخير هي تساوي $p = 1$ هذا يدل على ان الفروقات الاولى للمتغيرات تحقق اعلى ارتباط معنوي وبالاعتماد على أنموذج VAR وكما في الجدول (2) كما تم اختبار اتجاه العلاقة قصير الاجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة عن طريق استخدام اختبار السببية (GRANGER- CAUSALITY) كما تظهر النتائج في الجدول (3).

جدول (1) نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية للأنموذج القياسي

N= 15

Model	T المحتسبة	T الجدولية	R ²	F المحتسبة	F الجدولية	D.W	Prob(F- statistic)
1-	Y1=13.89140+0.157766x1 4.293762 4.174461	1.761	0.59182	44061.5	4.60	1.427956	0.02
2-	Y2=26.30400-0.041799x1 1.643982 3.066378	1.761	673640.	90664.8	4.60	4551361.	0.03
3-	Y3=12.65853+0.048572x1 23.64843 .2332821	1.761	7727830.	87541.3	4.60	0.844141	0.07
4-	Y4=14.63827+0.288365x1 3.063913 1.610539	1.761	0393130.	.561725	4.60	0.871503	0.06

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية وبرنامج (EViews9)

تشير نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية في الجدول (1) المتعلقة بتقدير معنوية النموذج القياسي المقدر ومعنوية المتغيرات الداخلة فيه لقياس علاقة الارتباط والاثر بين اجمالي الانفاق الحكومي ومتغيرات طلب وعرض الاموال اذ تظهر الاختبارات ان المتغير المستقل اجمالي

الانفاق الحكومي (X1) يؤثر في عرض النقد واجمالي الديون الحكومية (y1, y2) وتظهر معنوية المتغير (X1) قيمة t المحتسبة للمتغيرين حيث بلغت (4.174461, 3.066378) وهي اكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (1.761) وهذا يدل على معنوية المتغيرات الداخلة بالنموذج القياسي كذلك تظهر علاقة الاثر عن طريق معامل التفسير (R^2) اذ بلغ (0.46736, 59182.0) ما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 59% و 47% من التغيرات في المتغيرات المفسران عرض النقد واجمالي الديون الحكومية أي ان اي تغير بنسبة 1% في اجمالي الانفاق الحكومي تؤدي الى تغيرات بمقدار (0.157766) في عرض النقد بنفس الاتجاه وذلك لان زيادة الانفاق الحكومي يسهم في زيادة العملة في التداول والتي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة اسعار الفائدة ولاسيما ان الجزء الاكبر من الانفاق الحكومي يذهب الى النفقات التشغيلية او الجارية في حين ما نسبته 41% من التغيرات الحاصلة في عرض النقد ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي , اما اتجاه العلاقة العكسية بين اجمالي الانفاق الحكومي واجمالي الديون الحكومية بمعنى اي تغير بنسبة (1%) في اجمالي الانفاق الحكومي يؤدي الى تغير في حجم الديون الحكومية باتجاه معاكس بمقدار (0.041799) وتفسير ذلك ان زيادة الانفاق الحكومي يعتمد على تنوع الايرادات العامة وبما ان العراق يعتمد بشكل اساسي على ايرادات القطاع النفطي بالدرجة الاولى لتمويل الانفاق الحكومي ومن ثم تمويل الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الاقتراض الحكومي ما يؤثر على زيادة اسعار الفائدة. في حين ما نسبة 53% من التغيرات الحاصلة في اجمالي الدين الحكومي ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كذلك تظهر النتائج الإحصائية مدى نجاح الأنموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة عند تجاوز قيم (F) المحتسبة (5.14406, 4.89066) على التوالي القيمة الجدولية (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) وما يؤكد معنوية المعلمات المقدرة ايضا قيمة Prob(F-statistic) المحتسبة (0.03, 0.02) هي اقل من الفا 5%, كما يظهر اختبار Durbin_Watson خلوا الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة D W للمتغيرين على التوالي (1.513654, 1.427956) وهي اكبر من الحد الادنى $dl = 1.05$ و الحد الاعلى $du = 1.35$ وفي ذات الوقت اقل من $4-du$ والبالغ 2.65 .

$$dl < D W < 4 - du$$

$$1.05 < dw(1.51, 1.42) < 2.65$$

جدول (2) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية من خلال التباطؤ الزمني

Included observations: 14 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DY1	DY2	DY3	DY4
DY1(-1)	1.015116 (0.07143) [0.02103]	0.222547 (0.30293) [0.6223]	1.431979 (1.46896) [0.21078]	121.9340 (431531.) [0.7047]
DY2(-1)	0.253781 (0.03110) [3.30066]	0.568003 (0.21334) [2.2736]	0.334711 (1.19715) [1.64135]	78.47208 (746691.) [0.13310]
DY3(-1)	0.547187 (0.03142) [0.43074]	0.067234 (0.07991) [0.83214]	0.145165 (0.25286) [0.31232]	2041.774 (142362.) [0.53119]
DY4(-1)	1.42811	0.64270	1.38061	1.67839

	(0.31701)	(0.42980)	(0.39071)	(183251.)
	[0.15431]	[0.48971]	[0.29712]	[1.08877]
DX1	0.11274	0.423210	0.553107	23672.6
	(0.26265)	(0.21243)	(1.54420)	(211036.)
	[0.57320]	[1.62012]	[0.31693]	[-0.41291]
R-squared	0.841267	0.891922	0.901215	0.913901
Adj. R-squared	0.857249	0.985135	0.987611	0.903246
F-statistic	18.25511	19.15971	86.28703	32.11237

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية وبرنامج (EViews9)

تظهر النتائج في الجدول (2) المتعلقة في تحليل علاقة الارتباط والانحدار بين الانفاق الحكومي كمتغير ومستقل وعرض النقد واجمالي الدين الحكومي واسعار الفائدة قصيرة الاجل واجمالي الناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات تابعة عن طريق استخدام التباين الزمني بهدف الوصول الى أعلى ارتباط معنوي اذ يلاحظ من النتائج ان هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية كم خلال الاختبارات معامل التفسير R^2 واختبار قيمة (F) المحسوبة (18.25511, 19.15971, 86.28703, 32.11237) على التوالي اكبر من قيمة (F) المحسوبة (4.60) في الجدول (1) عند مستوى معنوية 5% ومن خلال معيار Akaike ومعيار Schwarz ومعيار log likelihood يظهر أعلى ارتباط عند تباطؤ المتغيرات هو في اربعة عشر سنة بعد اخذ الفرق الاول بين البيانات حيث بلغ معامل التحديد (0.841267, 0.891922, 0.901215, 0.913901) وهذا يدل على ان معامل التفسير حقق أعلى معدلات عند اخذ الفروقات الاولى بين المتغيرات بمعنى ان المتغير المستقل يؤثر في المتغيرات التابعة لذلك سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.

جدول (3) اختبار السببية (GRANGER- CAUSALITY) للعلاقة قصيرة الاجل

Pairwise Granger Causality Tests

12:10 Time: 20/9/26Date:

9 2012005Sample:

Lags: 1

		F-	
Null Hypothesis:	Obs	Statistic	Prob.
1 Y1 does not Granger Cause X	14	23031.4	2310.0
does not Granger Cause Y11 X		1227.95	03150.
1 Y2 does not Granger Cause X	14	32861.5	84040.
does not Granger Cause Y21 X		28790.6	00230.
1 Y3 does not Granger Cause X	14	.137972	34010.

does not Granger Cause Y31 X 0.73755 0.3997

1 Y4 does not Granger Cause X 14 4132.93 23530.

does not Granger Cause Y41 X 77586.2 7450.2

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية وبرنامج (EViews9)

تظهر النتائج الواردة في الجدول (2) الخاصة باختبار السببية (GRANGER- CAUSALITY) واختبار (F- test) ان هنالك علاقة سببية باتجاه بين اجمالي الانفاق الحكومي وعرض النقد بمعنى ان أي تغير في الانفاق الحكومي يؤثر في عرض النقد وذلك لان قيمة F المحتسبة للإجمالي الانفاق الحكومي بلغت (5.92721) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية 5% وهي اكبر من قيمة p – value والبالغة (0.0315) كذلك تظهر النتائج وجود علاقة سببية باتجاهين بين اجمالي الانفاق الحكومي وجمالي الديون الحكومية أي ان الانفاق الحكومي يؤثر ويتأثر في اجمالي الديون الحكومية حيث بلغت قيمة F المحتسبة للعلاقة السببية (5.16823), (6.08792) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.60) عند مستوى معنوية 5% وهي اكبر من قيمة p – value والبالغة (0.0230), (0.0448) على التوالي وايضا اظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية قصيرة الاجل بين اجمالي الانفاق الحكومي وسعر الفائدة قصير الاجل وجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

8 - الاستنتاجات

8.1 الاستنتاجات الخاصة بالجانب العملي.

- 1- تشير النتائج الإحصائية والقياسية بوجود علاقة أثر وارتباط بين المتغير المستقل الانفاق الحكومي والمتغيرين التابعين عرض النقد بالمعنى الضيق وجمالي الدين الحكومي عند مستوى معنوية 5%.
- 2- تظهر النتائج عدم وجود علاقة أثر وارتباط بين المتغير المستقل وسعر الفائدة قصير الاجل والناتج المحلي الإجمالي.
- 3- تظهر اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وفق معيار Akike ومعيار schawrz ومعيار log likelihood ان اقل درجة تأخير هي تساوي $p = 1$ وهي تدل على عدم
- 4- يظهر اختبار السببية GRANGER- CAUSALITY للعلاقة قصيرة الاجل الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين الانفاق الحكومي وعرض النقد وكذلك وجود علاقة باتجاهين متبادلة بين الانفاق الحكومي والدين الحكومي.

8.2 الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري.

- 1- يسهم منهج الأموال المتاحة للإقراض في تحديد سعر الفائدة من خلال توازن الطلب والعرض على الأموال المتاحة للإقراض حيث تم تضمين الانفاق الحكومي كمحدد مباشر لتوازن أسعار الفائدة.
- 2- أظهر البحث وجود علاقة بين الانفاق الحكومي وأسعار الفائدة الاسمية طويلة الاجل اذ يؤدي التوسع في الانفاق الحكومي لزيادة الاقتراض الحكومي ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة من اجل خفض تسديد كلفة الاقتراض الحكومي.
- 3- تنعكس الزيادة في الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب على الموارد المالية في الأسواق المحلية اذ ان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي لتأخير الاستهلاك أو تحفيز الشركات على تأخير الاستثمار ومن ثم تؤدي صدمة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على القروض من الحكومة بحجم صدمة الانفاق.
- 4- ان تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الحكومي يسهم في مزاحمة القطاع الخاص وقدرته على زيادة الاستثمارات لان زيادة الدين الحكومي يتطلب في المستقبل زيادة الضرائب لتسديد فوائد الديون وبالتالي تؤدي زيادة معدلات الضرائب لزيادة الضغوط على خلق الحوافز الاقتصادية ما ينعكس في إضعاف الأداء الاقتصادي في المستقبل.
- 5- ان زيادة الإنفاق الحكومي في العراق وما يتولد عنه من ارتفاع في حجم العجز المالي هي تعتبر ضرورة للتعامل مع الانحدار والركود الاقتصادي والتحول الحاد وعدم الارتكاز على السياسة النقدية التي كانت تعتبر وسيلة للتعامل مع حالات الركود الاقتصادي في السابق.
- 6- دائما الاختلال في الموازنة العامة لا يتم تغطيتها بزيادة الضرائب في البلدان النامية لأنه يؤدي الى مساءلة المؤسسات التشريعية ويخلق مشاكل سياسية صعبة السيطرة عليها لذلك تعتمد هذه الدول لتمويل هذا العجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد بقلبه مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

7- ان انخفاض القدرة الشرائية للنقود تدفع البنك المركزي الى زيادة اسعار الفائدة للمحافظة على قيمة العملة واستقرارها ويعد هذا الحل قصير الاجل لأنه في المدى الطويل يسهم في انخفاض الطلب على الاستثمار والارتفاع في معدلات التضخم من جديد وكلما ازدادت هذه المعدلات ارتفع معها الانفاق الحكومي بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الإيرادات الحكومية الأمر الذي يدفع الحكومة الى المزيد من الإصدار النقدي.

9 التوصيات.

1- العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتصميم سياسات للحد من عجز المالية العامة والتجارة الخارجية عن طريق التوسع في التصدير بدل تخفيض سعر الفائدة الاسمي لخفض سداد الاقتراض.

2- العمل على زيادة موارد الاقتراض الداخلي بدل من البحث عن مصادر اقتراض خارجية من اجل ضمان السيطرة على ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي.

3- العمل على تحقيق تقارب بين الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وفقاً للإيرادات المتوقعة وتحديد حجم العجز المتوقع والعمل على تمويله من خلال الاقتراض طويل الأجل بدلا من الاعتماد على الديون قصيرة الأجل من اجل زيادة الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في البلاد وتخفيض التأثيرات السلبية للاقتراض قصير الأجل.

4- اعتماد الفرق بين سعر الفائدة المدفوع لخدمة الدين الحكومي ومعدل نمو الاقتصاد كمؤشر رئيسي في تقييم الاستدامة المالية.

5- فهم انتشار صدمات الإنفاق الحكومي لمناقشات السياسة حول مزايا وعواقب التقشف لاسيما اذ كانت صدمات الإنفاق تحفز الإنتاج بدون تشديد أسواق الائتمان على المدى القصير ومخاوف التوزيع والاستدامة مقابل المزامنة الفورية الاستثمار الخاص على المدى الطويل.

6- تحديد الآثار الخطية للسياسة المالية على أساس الخصائص المختلفة للزخم المالي أو توقعات المستهلكين بشأن التعديل المالي المستقبلي لتحقيق القدرة على تحمل الدين الحكومي لان الإنفاق الحكومي يرفع التضخم وأسعار الفائدة الاسمية بسبب ارتفاعها إجمالي الطلب الكلي

7- خفض أسعار الفائدة الحقيقية لان التوسع المالي يمول من خلال العجز وليس الضرائب الحالية ويزيد من رصيد الدين العام لكن هذا لا يولد مخاطر كبيرة لضرب الحد الأعلى لنسبة الدين إلى الناتج على عكس عندما تكون المعدلات الحقيقية مرتفعة من المرجح أن يدفع التوسع المالي الدين الحكومي نحو الأعلى ومن ثم ارتفاع معدلات الضرائب المستقبلية على الأجور ودخل رأس المال هذا التوسع المالي تأثير سلبي على إجمالي الاستهلاك والاستثمار.

References

- 1- C. Okafor and O. Eiya: Determinants of Growth in Government Expenditure: An Empirical Analysis of Nigeria: Published: May 12, 2011.
- 2- Constantinos Alexiou: Government Spending and Economic Growth Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE) , Journal of Economic and Social Research 11(1) 2009, 1-16.
- 3- Daragh Clancy, Pascal Jacquinot and Matija Lozej: THE EFFECTS OF GOVERNMENT SPENDING IN A SMALL OPEN ECONOMY WITHIN A MONETARY UNION: WORKING PAPER SER David Turner and Francesca SpinellIES: NO 1727 / AUGUST 2014.
- 4- David Turner and Francesca Spinell: Interest-rate-growth differentials and government debt dynamics: OECD Journal: Economic Studies: Volume 2012.
- 5- Daniel Murphy& Kieran James Walshy: Government Spending and Interest Rates: University of Virginia Darden School of Business: March 11, 2020.
- 6- DANIEL J. WILSON: Government Spending: An Economic Boost: <https://www.researchgate.net/publication/227437559>: January 2012.
- 7- Jamee K. Moudud : Government Spending in a Growing Economy, The Jerome Levy Economics Institute, No. 52A, July 1999.
- 8- Kashif Munir& Asma Perveen: Impact of Total, Internal and External Government Debt on Interest Rate in Pakistan, University of Central Punjab Lahore, Pakistan,2017.

9- Kamu Harcamaları, Hükümet İstikrarı ve Yozlaşmanın Kişi Başı Büyüme Üzerine Etkileri: Gelişmekte Olan Ülkeler Üzerine Ampirik Bir Değerlendirme: Public Expenditure: Causes, Principles and Importance: ADVERTISEMEN <http://www.economicsdiscussion.net:2018>.

10 - MARTINA BASARAC SERTIĆ, PhD& VALENTINA VUČKOVIĆ, B.Sc : The effect of political institutions on the size of government spending in European Union member states and Croatia: JEL: D72, H11, E62,2013.

11 – Rowena Crawford, Carl Emmerson and Gemma Tetlow: A Survey of Public Spending in the UK Institute for Fiscal Studies, Rowena_C@ifs.org.uk or Carl_Emmerson@ifs.org.uk, September 2009.

12- Thomas Laubach: New Evidence on the Interest Rate Effects of Budget Deficits and Debt: Board of Governors of the Federal Reserve System: May 2003.

13 - WOON GYU CHOI and MICHAEL B. DEVEREUX: Asymmetric Effects of Government Spending, Does the Level of Real Interest Rates Matter: IMF Staff Papers: Vol. 53, Special Issue 2006.

ملحق (1)

اجمالي الاتفاق الحكومي ومحددات طلب وعرض الاموال المتاحة للإقراض للمدة (2005-2019).

(مليار دينار)

السنة	اجمالي الاتفاق الحكومي	معدل النمو السنوي %	عرض النقد	معدل النمو السنوي %	اجمالي الديون الحكومية	معدل النمو السنوي %	سعر الفائدة قصير الاجل (سعر السياسة)	اجمالي الناتج المحلي	معدل النمو السنوي %	سعر الفائدة الاسمي %
2005	35981	6.9	11399	12.32	4.25	34.5	7	673533	38.1	13.5
2006	37494	4.2	15460	35.6	12.16	186.1	12	95588	30	12.5
2007	39308	4.8	21721	28.8	12.7	4.44	20	111456	16.6	11
2008	67277	71.2	28189	29.7	13.89	9.37	17	157026	40.9	19.57
2009	55590	-17.4	37300	32.3	14.62	5.25	7	130643	16.8	16.47
2010	70134	26.2	51743	38.7	27.4	87.41	6.25	162064	24.1	14.35
2011	78757.7	12.3	62475	20.7	29.1	6.2	6	217327	34.1	13.74
2012	39.51051	33.5	63735	2.01	27.8	-4.12	6	254225	17	13
2013	7.511912	13.3	73830	15.83	28.2	1.43	6	273587	7.6	13.41
2014	83556.1	-9.92	72692	-1.54	32.5	15.24	6	266420.4	2.6	13.7
2015	70397.5	-15.7	65435	-9.98	41.74	28.43	6	199715.7	25.0	12.66
2016	67067.4	-4.7	70733	8.09	43.36	3.88	4.33	203869.8	2.1	12.75
2017	75490.1	12.6	76987	8.84	40.75	-6.01	4	225995.2	10.9	12.4
2018	98508.9	30.5	77829	1.09	50.96	25.05	4	243834	7.8	12.6
2019	92880	-5.71	86770	11.48	50.5	-0.9	4.1	258000	5.6	12.4

المصادر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للسنوات (2005-2019).

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005-2019).